تغليب احديهما من حيث اختصاص الواو باولى العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب
فيه المخاطب على ما لا يصلح اصلا لان يكون مخاطبا لكونه يجعل اولا صالحا للخطاب تغليبا للعقلاء على غيرهم ثم
مخاطبا ثانيا تغليبا للمخاطب على غيبين وقد اشير الى ذلك في قوله تع يذرؤكم فيه واعلم ان خصوصية لفظ الواو
او لفظ كم لا مدخل لها في اجتماع التغليبين في غير العقلاء في كل واحد من الايتين بل ذلك لاختصاص الخطاب
بالعقلاء قال لامتناع ان يخاطب الخ كما في قولك انت يا زيد وانت يا عمرو ورجلان فاضلان وقولك يا زيد
وعمرو قال او تثنيه او جمع الخ اقول فان قلت في قوله لعلكم تتقون صيغة جمع فيجوز ان يخاطب به متعدد من غير تغليب
قلت الكاف في قوله تع وما ربك بغافل مخاطب فلا يصح ان يجرى لعلكم على حقيقة الخطاب في الا التعدد والخطاب في كلام
واحد مجردا عما ذكر من العطف ونحوه قال لان قوله لعلكم متعلق الخ اقول وذلك لان لعل لترجى لا يجوز ان يكون للترجي
من المتكلم لاستحالته عليه لا من المخاطب لان العبادة منهم ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب واذا تعلق بخلقكم
فقد قيل لعل مستعار للارادة تشبيها لها بالترجي بجامع الطمع او لترقب المحبوب كان لفظ لعل حقيقة في هذا المعنى
لخصوصيه لغلبه استعمالها دون الاشفاق الذي سوى ترقب المكروه او مستعمله فيها مجازا مرسلا لان الترجي بذلك المعنى
يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم مريدا منكم ومنهم التقوى وقيل هناك استعارة تمثيلية شبهت
حال خالقهم بالقياس اليهم بان خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواجر عن تركها
فصار بذلك وجودها ارجح من عدمها بحال المرتجي بالقياس الى المرتجى وتركه مع رجحان وجوده منه وقيل الى المرتجى منه القادر
هي مستعملة في الغاية مجازا دون الغرض فلا يلزم الاشكال وهذه الوجوه لا تجرى في لعل اذا جعلت
متعلقة بقوله اعبدوا كما يشهد به الفطرة السليمة قال مما قرن وهو جعل الانعام من انفسها الخ اقول هذا
التقدير صرح به في الكشاف دون المفتاح ثم نقول ما قرن الشارح وهو وجعل لكم من الانعام ازواجا
وان كان فيه تصريح برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك عليهم كما ينبغي
لكنه لا يقتضي كون الخطاب في يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم على اقتضاء العموم
في الخطاب وذلك انه تع ذكر في الناس صفة هي منشا التكثير والابقاء وذكر في الانعام ايضا ثم صرح
بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه والذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان بيان كونها
منشاء ومعدنا للتكثير والبقاء يتناول الجنسين معا والامكان المناسب ح تقديم ذكر البيان على
ذكر الانعام لانه من تتمه خلقهم ازواجا فالاولى ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا يقدح
في اختياره عموم جعل خلق الانعام ازواجا منفعه راجعه الى الناس كانه قيل خلقكم ازواجا وخلق
لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها في هذا التدبير واما تقدير الكشاف فحاصله ان في خلق الانعام ازواجا

بكثر

بكثير لها بالتناسل والابقاء كما في خلق الناس كذلك لهم ذكر واما ان خلق الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو
منفعة خالصة للناس فقد علم من مساق الكلام وقد صرح به في مواضع اخر قال ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
الخ اقول جعل هذا نوعا من التغليب الاكثر جعل هذا نوعا من التغليب على حدة والاولى ادرجه في تغليب الاكثر على
الاقل من جنس فان ذلك قد يكون في نسبة وصف مختص بالاكثر الى الجميع كما في لتعودن وقد يكون في اطلاق لفظ
مختص بالاكثر على الجميع كما في قوله تع بما قدمت ايديكم فان اكثر افراد جنس العمل يزاول بالايدي فما قدمت
ايديكم مختص بالاكثر وقد اطلق على الجميع ولكن ان يحمله راجعا الى تغليب الاكثر من جنس على الاقل في النسبة فان ذلك
كما يكون في النسبة الاسنادية كما في ليعودن يكون في النسبة التعلقية فان تقدم الايدي واقع على اكثر افراد جنس
العمل وقد جعل واقعا على الجميع تغليبا فعبر عنه بما قدمت ايديكم قال يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد
فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل اقول لا يذهب عليك ان مثل قولك اكرم زيدا
ابدل بظاهره على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل
في المستقبل الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها
على ثبوت مضمونها واما الاكرام فالمتعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب
يلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبر واما ان يعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب
حاصلا في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبر وان
لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهره كما يوهمه
قوله لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل على ان دلالته على الحدوث في المستقبل ليست
بالقياس الى الطلب بل المط على معناه انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القايل بتاويل الجزاء الطلبي
الخبري انما ارتكبه ليستقيم له ملاحظة كونه مسببا عن الشرط على ما يقتضيه كلم المجازات فان الطلب
المستفاد من اكرم وان صح ان يكون مسببا عن شيء باعث للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد
منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من اعتبار حصول به ووجوده في نفسه
او للطالب او اعتبار تعلقه بالمط او استحقاقه مما يقتضي تاويله بالخبري كما ذكر مما يشهد به الوجدان
الصحيح اذا رجعت اليه ويتفرع على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها
طلبي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملهما وقد مر فيما سلف من الكلام نبذ مما يعنيك في هذا المقام قال
وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري الخ اقول هذا حكم بانتفاء الشيء لانتفاء سبب خاص فان كون الشيء معروض
الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبريا ولا يلزم من انتفائه اي انتفاء الجب تاويله بالخبر لجواز ان يكون

نبذ اي شي قليل

Copyright © King Saud University